الأمم المتحدة S/PV.9487

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9487

الثلاثاء، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/السيد غنغ شوانغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيد هاوري
	غابون	السيدة بوانغا أيوني
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد بامبيسا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد ياماناكا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-37170 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة نجاة رشدي، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة رشدي.

السيدة رشدي (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن مرة أخرى. المبعوث الخاص بيدرسون موجود حاليا في المنطقة في مسقط.

أود أن أبدأ بالحاجة المستمرة والملحة لخفض التصعيد في سورية وفي جميع أنحاء المنطقة، الأمر الذي يظل المسألة الأكثر إلحاحا أمامنا. ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء احتمال حدوث تصعيد أوسع في سورية. فلا تزال آثار التطورات المأساوية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل واضحة داخل سورية. ففي نهاية هذا الأسبوع تحديدا، ضربت الغارات الجوية الإسرائيلية مرة أخرى مطار دمشق، وأوقفت مؤقتا مرة أخرى الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، التي تعمل من المطار وتقدم خدمات لبرامج المساعدة الإنسانية في سورية. إن استهداف البنية التحتية المدنية محظور بموجب القانون الدولي. وقد جاء ذلك بعد عدة غارات جوية أخرى نسبت إلى إسرائيل على مواقع أخرى في جميع أنحاء سورية – القنيطرة ودرعا ودمشق والسويداء وحمص – مع ورود تقارير عن إطلاق نيران من المدفعية الإسرائيلية في جنوب سورية. وتقول وسائل الإعلام الرسمية السورية أن الغارات تسببت في أضرار مادية وقتلت عاملا مدنيا في المطار. وتزامنت تلك الغارات الجوية مع تقارير عن إطلاق صواريخ وقذائف من جنوب سورية فوق الجولان السوري المحتل باتجاه إسرائيل. ويدعي الجيش الإسرائيلي أن غارة طائرة مسيرة تمت في إيلات، في جنوب إسرائيل، جاءت من تنظيم في سورية يقول الجيش الإسرائيلي أنه نفذ ضدها غارات جوية ردا على ذلك.

وتستمر التقارير شبه اليومية عن الهجمات على قوات الولايات المتحدة في شمال شرق سورية، التي ظلت تتبناها في الغالب ما يسمى بالمقاومة الإسلامية في العراق، على الرغم من عدم الإبلاغ عن أي منها في الأيام القليلة الماضية. ونفذت الولايات المتحدة، التي تزعم أن الجماعات التي تقف وراء تلك الهجمات مدعومة من إيران، جولتين أخريين مما تقول إنها ضربات انتقامية على منشآت في سورية تزعم أنها تستخدم من قبل الحرس الثوري الإيراني والجماعات التي يدعمها. وتنفي إيران المزاعم بأن تلك الجماعات مرتبطة بها.

وفي الوقت نفسه، يستمر النزاع السوري بجميع أبعاده الأخرى، حيث تشهد الفترة المشمولة بالتقرير نشاطا عسكريا كبيرا ومزيدا من الخسائر في صفوف المدنيين. وشمل ذلك ضربات جوية موالية للحكومة على شمال غرب سورية؛ وتبادل قصف مدفعي واشتباكات بين القوات الحكومية وجماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة في القائمة؛ وهجمات بطائرات مسيرة على مناطق حكومية نسبت إلى هيئة تحرير الشام أو جهات فاعلة أخرى متمركزة في إدلب، وورد أن القوات الحكومية اعترضت العديد منها؛ وغارات تركية بطائرات مسيرة على شمال شرق سورية، مع مزيد من تبادل القصف المدفعي بين القوات التركية وقوات المعارضة المسلحة، من جهة، وقوات سورية الديمقراطية، من جهة أخرى. ومحاولات أخرى من قبل بعض أفراد العشائر العربية لمهاجمة مواقع قوات سورية الديمقراطية في دير الزور؛ والهجمات المستمرة التي يشنها تنظيم داعش، ولا سيما ضد القوات

الحكومية في الصحراء؛ وحوادث أمنية متعددة في الجنوب الغربي، بما في ذلك محاولات اغتيال.

وأود أن أكرر الرسائل الأربع التي وجهها المبعوث الخاص إلى المجلس في الشهر الماضي. إولا، إننا بحاجة إلى وقف التصعيد داخل سورية بغية الوصول إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، إلى جانب اتباع نهج تعاوني لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن بما يتماشى مع القانون الدولي. ثانيا، يجب أن تمارس جميع الجهات الفاعلة – السورية وغير السورية – أقصى درجات ضبط النفس. ثالثا، يجب أن تعمل جميع الجهات الفاعلة في امتثال كامل للقانون الدولي الإنساني. رابعا، يجب أن ينصب تركيز التعاون الدولي من جديد على العملية السياسية المهملة.

وفي ظل الغياب المؤسف لمنتدى مشترك معني بسورية يجمع كافة الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بغية التكلم بصراحة، ما فتئ المبعوث الخاص يغتنم كل الفرص ويسلك كل القنوات لتوصيل تلك الرسائل – في اجتماعات في جنيف مع وزير الخارجية الإيراني ومع أعضاء رئيسيين في فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار من تركيا وروسيا والولايات المتحدة؛ وكبار المسؤولين من المملكة المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وفي المنطقة مع كبار الوزراء العرب والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية وكبار المسؤولين الصينيين والأمريكيين.

وتصلنا على نحو متكرر رسالة واضحة من كافة الأطراف المعنية – مفادها أنها لا تسعى إلى التصعيد. غير أن ذلك ببساطة ليس كافيا. فالعنف مستمر في سورية، بما في ذلك الآثار غير المباشرة لما يحدث في غزة وإسرائيل. ومواصلة هذا العنف بمثابة اللعب بالنار. فبوسع خطأ واحد في التقدير أو قذيفة مدفعية طائشة أو ضربة جوية خاطئة أن تشعل مختلف البؤر المتفجرة التي تقع داخل الحدود السورية. وعليه، فإننا بحاجة إلى أكثر من مجرد الإعراب عن النوايا الحسنة؛ إننا بحاجة إلى وقف التصعيد بشكل مستدام من خلال إنشاء قنوات قوية بين جميع الجهات المعنية. ويتعين أن يتوقف قتل المدنيين وإصابتهم وتشريدهم وتدمير الهياكل الأساسية بشكل نهائي، لا أن تتقلص فحسب. فمن شأن وقف تصعيد النزاع العنيف أن يشكّل بداية حيوية. غير أنه ليس كافيا. فالحالة تظل ببساطة غير محتملة من نواح أخرى كثيرة.

وكما سنسمع من زميلتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعد قليل، فإن الحالة الإنسانية تبعث على القلق أكثر من أي وقت مضى. ويمكننا أن نتوقع أنها ستزداد سوءا، لا سيما مع حلول فصل الشتاء وتخفيضات التمويل التي تلوح في الأفق والحالة الاقتصادية الكارثية. وبطبيعة الحال، نرحب بتمديد سورية الإذن الذي تمنحه للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلام وباب الراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر إضافية.

ولم نشهد تقدما ملموسا يمكن التحقق منه بشأن الاحتجاز غير القانوني المستمر لعشرات الآلاف من الأفراد فيما يتعلق بالنزاع. ولا نزال نسعى للحصول على معلومات من الحكومة السورية بشأن جميع مراسيم العفو التي تصدرها، بما في ذلك المرسوم الأخير الذي صدر في وقت سابق من هذا الشهر. ونواصل الدعوة إلى إطلاق سراح جميع الأفراد المحتجزين تعسفا، لا سيما الفئات الضعيفة.

ولا يزال اللاجئون والمشردون داخليا لا يرون ظروفا مؤاتية لعودتهم طوعا بأمان وكرامة. ولا تزال الشواغل المتعلقة بالحماية وسبل كسب العيش المحورية لتلك المسألة بحاجة إلى معالجة جذرية، ولا نزال نأمل أن نشهد إجراءات تتخذ بشأنها. وإزاء تلك الخلفية، ليس من المستغرب أن يظل الإحباط الشعبي كبيرا جدا، كما نرى في الاحتجاجات المستمرة في السويداء.

إن السبيل الوحيد لمعالجة هذه الحالة الراهنة التي لا تطاق هو اتباع نهج موثوق وشامل للتوصل إلى حل سياسي يطرح كافة شواغل الجهات صاحبة المصلحة على الطاولة، مما يسمح للسوريين بتحقيق تطلعاتهم المشروعة ورسم مسار لاستعادة سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

وأحد أبعاد ذلك النهج هو استئناف عمل اللجنة الدستورية وتمكينها من المضي قدما بخطى سريعة وإحراز التقدم بشأن المسائل الجوهرية. ويجري المبعوث الخاص مشاورات في المنطقة للمرة الثانية هذا الشهر للتأكد من أنه لا يدخر وسعا فيما يتعلق بإمكانية إيجاد محفل إقليمي تنعقد فيه اللجنة الدستورية. ولا جديد يمكن الإبلاغ عنه بشأن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن محل الانعقاد المحتمل. فالأماكن التي طُرحت ليست معروضة حاليا أو لا تحظى بتوافق الآراء. ويواصل المبعوث الخاص حديثه مع كافة الجهات المعنية حول الكيفية التي يمكن بها في ظل هذه الظروف تنحية المسائل غير ذات الصلة بسورية، التي حالت حتى الآن دون انعقاد اللجنة من جديد في جنيف، جانبا لصالح العملية. فلا ينبغي أن تحظى تلك المسائل بالأسبقية على استئناف عملية تيسرها الأمم المتحدة ويقودها السوريون ويملكون زمامها.

ولا نزال نسعى إلى مواصلة العمل مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بشأن المقترحات المتعلقة بتدابير بناء الثقة خطوة بخطوة التي طُرحت بالفعل، فضلا عن الأفكار الأخرى في ذلك الصدد.

وكان من دواعي سرور المبعوث الخاص أن يناقش كل تلك المسائل بالتفصيل مع هيئة التفاوض السورية في وقت سابق من هذا الشهر في جنيف، فضلا عن العملية السياسية الأوسع نطاقا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015). وهو يتطلع إلى مواصلة التعاون مع الحكومة بشأن نفس المسائل.

إننا نجتمع اليوم في منتصف الحملة السنوية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وأود أن أردد كلمات نائبة الأمين العام في الأسبوع الماضي، التي دعت إلى تهيئة الظروف التي يمكن للنساء والفتيات أن يزدهرن فيها. وفي سورية، تشكّل العملية السياسية الرامية لإنهاء نزاع مستمر منذ 13 عاما نقطة انطلاق واضحة في ذلك الصدد – عملية تأخذ في الاعتبار عواقب النزاع على النساء والفتيات وتضع الأسس للنساء والفتيات لترك أهوال الحرب وراء ظهورهن وإعادة بناء حياتهن وبلدهن.

ونتطلع إلى مواصلة العمل مع النساء السوريات من أطراف العملية السياسية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجلس الاستشاري للمرأة السورية. ونعرب عن امتناننا المستمر لجميع أولئك النساء لالتزامهن النشط بجميع أبعاد السياسة المطلوبة لإنهاء هذا النزاع. وهن يشعرن بالقلق أيضا من احتمال امتداد تداعيات الأزمة الإقليمية الأوسع إلى سورية ويأملن ألا تقلل من الاهتمام اللازم إيلائه لإيجاد حل دبلوماسي للنزاع في سورية. وأواصل مع المبعوث الخاص تفاعلنا المستمر مع المجتمع المدني السوري. وقد التقى المبعوث الخاص هذا الشهر بقيادة مبادرة "مدنية" للمجتمع المدني السوري.

وفي الختام، أطلب إلى المجلس وجميع الجهات صاحبة المصلحة – السورية وغير السورية على حد سواء – ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وبذل جهود عاجلة لتهدئة الحالة المتوترة والخطيرة في سورية. وبالترادف، نحتاج إلى دعم المجلس الكامل والموحد لاستئناف العملية السياسية، من حيث انعقاد اللجنة الدستورية وتدابير بناء الثقة خطوة بخطوة وإرساء عملية أوسع بشأن جميع المسائل الواردة في قرار مجلس الأمن 2254 (2015). لقد انحسر الاهتمام بسورية إلى حد ما نظرا للأزمة الرهيبة في المنطقة. لكن سورية جزء أيضا من هذه الأحجية. الوضع في سورية خطير جدا بحيث لا يمكن تركه بدون معالجة. إن لم نمنح الأطراف السورية والشعب السوري أفقا من الأمل ومسارا سياسيا لحل نزاعهم، أخشى أن يغلي الوضع مرارا وتكرارا، ويمتد عبر منطقة تمر بالفعل بلحظة أزمة تاريخية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة رشدي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): ما فتئت الحالة في سورية مروعة. لقد أدى استمرار القتال وتشريد عشرات الآلاف إلى زيادة حدة الاحتياجات الإنسانية وتفاقم معاناة المدنيين وهم يقتربون من شتاء آخر في ظل هذا النزاع. في الشهر الماضي (انظر S/PV.9459)، قدمت تقريرا عن الأثر الإنساني للأعمال العدائية في الشمال الغربي، وهو أكبر ما شهدنا منذ عام 2019. وكما أشارت نائبة المبعوث الخاص

رشدي من فورها، استمرت تلك الأعمال القتالية خلال الشهر الماضي، وإن كانت أقل حدة، مما تسبب في مزيد من الوفيات والإصابات بين المدنيين. اسمحوا لي أن ألقي بعض الضوء على الحالة.

خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي وحدها، في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أسفر القصف في جنوب إدلب عن مقتل تسعة مدنيين – من بينهم امرأة وستة أطفال من عائلة واحدة – بينما كانوا يقطفون الزيتون في أراض زراعية. وإجمالا، قتل أو جرح عشرات المدنيين في أعمال العنف، وشرد أكثر من 000 120 شخصا. وفي حين تمكن معظمهم منذ ذلك الحين من العودة إلى ديارهم، لا يزال 10 في المائة على الأقل مشردين. وتجري استضافة حوالي 000 5 شخص منهم في مراكز الاستقبال، بينما يعيش الباقون في مستوطنات غير رسمية. وكان التأثير على المرافق المدنية والبنية التحتية الحيوية كبيرا، حيث أثر العنف على 40 مرفقا صحيا و 27 مدرسة وأكثر من 20 شبكة من شبكات المياه.

وبالانتقال إلى الشمال الشرقي، استمر أيضا تصاعد الأعمال العدائية التي بدأت في أواخر آب/أغسطس، مما أدى إلى نزوح 000 25 شخص آخرين كانوا مشردين بالفعل. كما أثر العنف في الشمال الشرقي على العديد من المرافق المدنية، بما في ذلك المراكز الصحية والمدارس. يخشى الآباء إرسال أطفالهم إلى المدرسة، قلقا على سلامتهم. وهذا لا يؤثر على تعليم الأطفال فحسب، بل يعرضهم أيضا لمخاطر تهدد سلامتهم ورفاههم، بما في ذلك، كما ذكرت السيدة رشدي، العنف الجنساني، والعنف ضد المراهقات، وزواج الأطفال، والعنف المنزلي.

كما ألحقت الهجمات أضرارا بمحطات الكهرباء. ولم تعمل محطة مياه علوك منذ 5 تشرين الأول/أكتوبر – وقد ذكرت ذلك في إحاطتي السابقة. وقد أدى ذلك إلى حرمان مليون شخص من الحصول على المياه في الحسكة والمناطق المجاورة، بما في ذلك مخيم الهول. وأود مرة أخرى أن أذكر جميع الأطراف بأنه يجب الحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. وهذا يستلزم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لمنع وتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين عند التخطيط للهجمات واتخاذ قرار بشأنها. وفي الوقت نفسه، لا تزال المعابر على الضفة الشرقية لنهر الفرات مغلقة، مما يعوق قدرة الناس على الوصول إلى المساعدات، بما في ذلك الخدمات الصحية.

لا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك في الشمال الغربي، حيث لا تزال عملياتنا عبر الحدود شريان حياة لأكثر من 4 ملايين شخص. وفي وقت سابق من هذا الشهر، مددت الحكومة السورية موافقتها للأمم المتحدة على استخدام معبري باب السلام وباب الراعي لإيصال المساعدات من تركيا لمدة ثلاثة أشهر، حتى 13 شباط/فبراير 2024. ونحن نرحب بذلك التمديد. واستخدم هذان المعبران أكثر من 20 في المائة من الشاحنات ونحو 50 في المائة من بعثات موظفي الأمم المتحدة المتجهة إلى الشمال الغربي منذ شباط/فبراير. وهما يوفران الطريق الأسرع والأكثر كفاءة للوصول إلى المحتاجين في شمال حلب، حيث تقع 20 في المائة من مخيمات النازحين والمواقع غير الرسمية.

ونواصل التواصل مع الحكومة السورية لضمان أن يكون تقديم المساعدة عبر الحدود قائما على المبادئ ومستداما ويمكن التنبؤ به. ومن الضروري الحفاظ على آلية رقابة مستقلة وقوية عند الحدود، تمشيا مع الطرائق القائمة. يؤكد الحجم الهائل للاحتياجات في جميع أنحاء البلد على الحاجة الملحة لتوسيع نطاق تقديم المساعدات عبر جميع الطرائق. لذلك نواصل جهودنا لتوسيع نطاق تقديم المساعدات عبر خطوط التماس إلى المناطق الرئيسية في الشمال الغربي وفي جميع أنحاء سورية.

يقترب فصل الشتاء، وهو يؤدي بالفعل إلى تفاقم معاناة المشردين، الذين يوجد حوالي 3,2 مليون منهم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. ومرة أخرى، لا تزال النساء والفتيات، اللواتي يشكلن 80 في المائة من أولئك الذين يعيشون في مخيمات النازحين والمواقع غير الرسمية، يتحملن وطأة هذه الأزمة. أفادت نسبة مذهلة تبلغ 92

في المائة من الأسر التي تعيلها نساء في مخيمات النازحين في سورية بأنها تفتقر إلى القدرة الكافية أو غير قادرة تماما على تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن. ومن بين هؤلاء النساء، قالت ريم، وهي المعيل لأسرتها، مؤخرا لأحد زملائنا: "لدي خمسة أطفال. لا يمكننا تحمل تكاليف الطعام. كيف يمكننا البقاء على قيد الحياة هذا الشتاء؟" إنها لا تستطيع تحمل تكاليف الوقود للتدفئة أو الملابس لتدفئة أطفالها.

ويشكل عدم توافر الحماية من درجات الحرارة الباردة مخاطر صحية كبيرة، لا سيما بالنسبة للشرائح الضعيفة من السكان، مثل الأطفال وكبار السن. وتقدر أفرقتنا على الأرض أن 5,7 ملايين شخص في جميع أنحاء سورية بحاجة إلى مساعدة حيوية لمساعدتهم خلال أشهر الشتاء الباردة. إن المأوى غير الملائم والافتقار إلى التدفئة المناسبة وعدم كفاية الملابس والمستلزمات المنزلية من بين احتياجاتهم الأكثر إلحاحا.

نحن العاملين في المجال الإنساني نبذل قصارى جهدنا لتلبية تلك الاحتياجات ومنحها الأولوية. ولم نوفر حتى الآن سوى القليل جدا، حيث وفرنا لـ 000 100 شخص – حوالي 000 26 أسرة – مأوى كريم، مع استمرار الجهود لتوفير دعم مماثل لـ 000 7 أسرة أخرى كل منها مكون من خمسة أفراد. وكما يرى المجلس، فإننا نواجه نقصا كبيرا ومثيرا للقلق بنسبة 70 في المائة في الأموال المطلوبة لتقديم ذلك الدعم الحيوي. ولئن كنا قد عبأنا بعض الأموال الإضافية – بفضل سخاء المانحين الذين يمولون الصناديق المشتركة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – فإننا بدون تمويل إضافي من المانحين، لن نتمكن من تلبية احتياجات العديد من الناس، الذين سيقضون الشتاء معرضين للعوامل الجوية.

إن مشاكل التمويل هذه تمتد لتشمل الاستجابة الإنسانية عموما. في أيلول/سبتمبر، أبلغت المجلس بأن خطة الاستجابة الإنسانية لسورية لم تمول إلا بنسبة تقل عن 30 في المائة (انظر S/PV.9426). لم يحدث تغيير يذكر منذ ذلك الحين. اليوم، بلغت نسبة تمويل الخطة 33 في المائة فقط. ونحن ممتنون مرة أخرى لسخاء المانحين – الذين تلقينا منهم 1,8 بليون دولار من أصل 5,4 بلايين دولار مطلوبة. واسمحوا لي أن أذكر المجلس بأنه، في مثل هذا الوقت من العام الماضي، كان تمويل الخطة تبلغ نسبته 44 في المائة – وهذه المرة، لم يتم تمويلها إلا بنسبة 33 في المائة. وهذه المستويات المنخفضة من التمويل لم يسبق لها مثيل بالنسبة لأزمة إنسانية بهذا الحجم. لا يمكنني المبالغة في تقدير تأثير هذا النقص في الموارد على قدرتنا على تلبية احتياجات ملايين الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها في جميع أنحاء سورية. لم يعد 2,5 مليون شخص تقريب يتلقون المساعدات الغذائية التي يحتاجون إليها. وكما ذكر آنفا، في أعقاب تخفيضات برنامج الأغذية العالمي في حزيران/يونيه، انخفض عدد الذين يتلقون مساعدات غذائية بنسبة 45 في المائة أخرى، من 5,2 ملايين شخص إلى 3 ملايين شخص. وتفقد نحو 2,3 مليون امرأة في سن الإنجاب إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الرعاية الصحية للأمهات. ويمثل ذلك 10.4 في المائة من مجموع السكان. ولا يحصل ما يقرب من مليون طفل دون سن الخامسة على التمنيع الروتيني. ولا يتلقى ما يقرب من 6 ملايين شخص المساعدة الغذائية التي تمس الحاجة إليها – 74 في المائة من هؤلاء الأشخاص هم من النساء والفتيات. ويشمل ذلك 000 200 من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، وهذا يشكل 27 في المائة من السكان.

وتضطر مئات المستشفيات والمراكز الصحية إلى الإغلاق أو تقليص عملياتها بسبب نقص التمويل. ويفقد الناجون من العنف الجنساني إمكانية الحصول على الدعم والرعاية الصحية الضروريين، في حين يتم عدم إعطاء الأولوية لأنشطة الوقاية لتلبية الاحتياجات البحتة الأكثر إلحاحاً.

لقد عانى الشعب السوري أكثر مما ينبغي. بيد أن العاملين في المجال الإنساني يُطلب إليهم، هذا الشتاء، إعطاء الأولوية لحياة ضعيفة على حياة ضعيفة أخرى. ونحن نضطر إلى خفض برامج المساعدة الحيوية عندما تكون هناك فرصة ضئيلة لاستعادة الخدمات المنتظمة. هذه هي الحقيقة الصارخة للحالة الراهنة.

وما نحتاج إليه هو تمويل عاجل لإنقاذ الأرواح ووقف المزيد من التدهور الكارثي للحالة الإنسانية. نحن بحاجة إلى التمويل. ونحن بحاجة إليه الآن. ونحن بحاجة إلى وصول مستدام للمساعدات الإنسانية من خلال جميع الطرائق أيضاً. ونحن بحاجة، أكثر من أي شيء آخر، إلى تقدم حقيقي نحو إنهاء النزاع، الأمر الذي يستحيل من دونه كبح جماح موجة الاحتياجات الإنسانية الهائلة في سورية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيدة رشدي، ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ووسورنو، على إحاطتيهما.

وعلى المسار السياسي، نؤيد استئناف عمل اللجنة الدستورية في سياق النهوض بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يتفق ممثلو السوريين على المكان ذي الصلة. ونتوقع أن يبذل المبعوث الخاص، وفقاً لولايته المباشرة، كل ما في وسعه لتيسير ذلك وألا يبدد جهوده بشأن المبادرات الأخرى التي لم تتفق عليها الأطراف السورية.

وفي الوقت الحاضر، تتفاقم الحالة المتردية على الأرض في سورية بسبب التصعيد الحاد للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. إن البلد، شأنه شأن عدد من جيرانه في المنطقة، يتأرجح حرفياً على حافة الانجرار إلى مواجهة واسعة النطاق. وتتجلى المعايير المزدوجة الصارخة للبلدان الغربية بأوضح صورة لها فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية. فبينما تؤكد تلك البلدان بلا أساس أن لإسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – حقاً معيناً في الدفاع عن النفس فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تنكر بوضوح ذلك الحق على السوريين وحتى اللبنانيين عندما يهاجم الإسرائيليون أراضيهم بشكل تعسفي، مما يدفع بموجات جديدة من النازحين داخلياً. وفي الفترة الأخيرة، لم يكتف سلاح الجو الإسرائيلي بمهاجمة المطارين الدوليين في دمشق وحلب، وهما البوابتان الرئيسيتان لإيصال مساعدة الأمم المتحدة إلى سورية، بل شنّ أيضاً غارات على مناطق من دير الزور والبوكمال ومرتفعات الجولان.

ووقعت آخر غارة جوية إسرائيلية على الأراضي السورية في 26 تشرين الثاني/نوفمبر. هاجمت القوات الجوية الإسرائيلية مرة أخرى مطار دمشق الدولي، الذي كان قد استأنف لتوه عملياته في أعقاب الغارة الجوية السابقة في 12 تشرين الأول/أكتوبر. ونتيجة لذلك، تم تعليق عمل مطار البلد مرة أخرى إلى أجل غير مسمى. ونعتبر استمرار الغارات على الأراضي السورية انتهاكاً صارخاً لسيادة تلك الدولة والقواعد الأساسية للقانون الدولي. ونحن ندين تلك الأحداث إدانة قاطعة. وفي ظل هذه الظروف، فإن صمت زملائنا الغربيين له دلالته. ويتعين عليهم ببساطة أن يفهموا المخاطر الناجمة مباشرة عن مثل هذا العمل المتهور.

ولا تزال التدخلات الإقليمية من جانب الغربيين، بذريعة مكافحة الإرهاب المزعومة، تؤدي دوراً مزعزعاً للاستقرار إلى حد كبير. وما فتئت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها موجودين تحت هذا الشعار بشكل غير قانوني في سورية منذ عام 2014. وفي الوقت نفسه، توقف الغربيون بالفعل عن محاربة داعش والقاعدة في ذاك البلد العربي. فقد استخدموا لفترة طويلة المقاتلين الذين رعوهم حصرياً لأغراضهم الخاصة، بما في ذلك القيام بأعمال تخريبية ضد قوات الحكومة السورية. يحاول الأمريكيون والأوروبيون تبرئة إرهابيي هيئة تحرير الشام، المدرجين في قائمة مجلس الأمن والذين يسيطرون على إدلب، بأن يدينوا دمشق وحلفاءها بسبب محاربتهم.

وفيما يتعلق بالجوانب الإنسانية للتسوية السورية، نرحب ترحيباً تاماً بالنوايا الحسنة التي أبدتها دمشق بالسماح للأمم المتحدة بمواصلة استخدام معبري باب السلام وباب الراعي حتى 13 شباط/فبراير 2024. يبرهن ذلك القرار السيادي الذي اتخذته الحكومة السورية على تركيز دمشق على اتباع نهج بناء ومسؤول للتصدي للتحديات الإنسانية

في المناطق الشمالية الغربية من بلدها. ومن المؤسف أن الدول الغربية عاجزة ببساطة عن إظهار نفس الروح البناءة. وهي تواصل التغطية بلا خجل على إرهابيي هيئة تحرير الشام الذين يعرقلون الشحنات التي تنقلها الأمم المتحدة إلى إدلب عبر خطوط التماس. ولم يقم أي من الوفود الغربية في المجلس حتى بإدانة السلوك الهدّام المستمر لأولئك المصنفين دولياً كإرهابيين.

وفي الوقت نفسه، نعلم أن موظفي الأمم المتحدة في غازي عنتاب يستخدمون معبر باب الهوى بنشاط للقيام بمهمات ميدانية إلى إدلب. ونود أن نسأل السيدة ووسورنو عما إذا كانت زيارات موظفي الأمم المتحدة إلى الجيب الذي يسيطر عليه الإرهابيون منسقة مع دمشق، وما إذا كانوا يرسلون تقارير إلى الحكومة السورية بعد تلك الرحلات.

وفي ذلك الصدد، يجب أن نشير إلى أن زملاءنا الغربيين إذا أبدوا تجاه قوافل المساعدة الطارئة إلى قطاع غزة المحاصر، لضمان المرور المستمر والآمن دون عوائق وتقديم المساعدة لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعانون من القصف الإسرائيلي، نفس الحماسة التي يتعاملون بها مع إيصال المساعدات عبر الحدود إلى إدلب، فسيكون عمل العاملين في المجال الإنساني في غزة أكثر فعالية بكثير.

ونشير أيضاً إلى أن كلاً من الأمم المتحدة والغرب يلتزمان الصمت فيما يتعلق بالآثار السلبية للجزاءات الانفرادية غير القانونية على الوضع الإنساني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سورية بشكل عام. إن التقرير المواضيعي الذي وعد المنسق المقيم المؤقت السابق في دمشق، السيد المصطفى بن المليح، بتقديمه لمجلس الأمن والذي يعده فريق الأمم المتحدة القطري في سورية منذ أكثر من عام لم يتبلور بعد. وتلك الحالة غير مقبولة على الإطلاق، بالنظر إلى أن الجزاءات تعوق أساساً عمل موظفي الأمم المتحدة في الميدان، وتحرم السوريين من الفوائد الحقيقية لوجود الأمم المتحدة.

ونظراً لاعتماد اللجنة الثانية للجمعية العامة مشروع القرار A/C.2/78/L.6/Rev.1 بشأن التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، نرى أن المنسق المقيم في دمشق لديه الآن الولاية اللازمة لإعداد ذلك التقرير. يطلب مشروع القرار هذا صراحة إلى الأمين العام، إلى جانب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، أن يرصد أثر هذه التدابير على البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها على التجارة والتنمية.

ونحذر من أن المزيد من الصمت من جانب الأمانة العامة بشأن هذا الموضوع سيشير إلى تخريب متعمد من جانب الأمم المتحدة لولاية الدول الأعضاء وسيقوض سمعة المنظمة العالمية.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما وعلى التزامهما الثابت بإحلال سلام مستدام لشعب سورية.

خلال جلسة الإحاطة في الشهر الماضي (انظر S/PV.9459)، أعربنا عن قلقنا إزاء الهجمات المتعددة الأخيرة التي شنها النظام السوري والقوات الروسية في شمال سورية. قتلت تلك الهجمات عشرات المدنيين، وشردت أكثر من 000 120 شخص، ودمرت بنية تحتية حيوية.

وكان يحدوني أمل كبير في أن تكون جلسة الإحاطة هذه مختلفة – ألا نضطر إلى مناقشة المزيد من إراقة الدماء والمزيد من النزوح والمزيد من الوحشية. ومع ذلك تستمر، للأسف، حملات القصف الوحشية التي يشنها النظام السوري في محافظتي إدلب وحلب، مما يسفر عن مقتل مئات المدنيين الآخرين. علاوة على ذلك، دمرت الهجمات التي قادها نظام الأسد، بدعم من الغارات الجوية الروسية التي تركزت في الأجزاء الغربية من إدلب، خيام النازحين.

وندين كذلك الهجمات التي تشنها جماعات المليشيات المتحالفة مع إيران على الموظفين الأمريكيين والمنشآت الأمريكية في العراق وسورية. وتبقى مهمة تلك القوات الأمريكية هي قيادة الجهود الدولية لهزم داعش. وللولايات المتحدة، شأنها شأن أي دولة عضو أخرى، الحق في الدفاع عن النفس، على النحو المبين في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، قمنا برد الفعل بضربات محددة الأهداف، ونحن على استعداد لاتخاذ المزيد من الإجراءات، حسب الضرورة والاقتضاء، لمواصلة التصدي للتهديدات بشن هجمات.

وفي إطار مصلحة الدفاع الوطني أدرجنا أيضا في وقت سابق من هذا الشهر كتائب سيد الشهداء وأمينها العام بوصفهم إرهابيين عالميين محددين بشكل خاص. فقد هددت هذه الجماعة الإرهابية حياة موظفي الولايات المتحدة والتحالف الدولي على حد سواء، في العراق وسورية. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجنا في القائمة ستة أفراد ينتمون إلى ميليشيات كتائب حزب الله المتحالفة مع إيران.

لقد دعمت إيران، من خلال فيلق القدس التابع لقوات الحرس الثوري، تلك الجماعات وغيرها من الجماعات المسلحة. وأمدتهم بالتدريب والتمويل والأسلحة المتطورة، بما في ذلك منظومات جوية مسيرة عن بعد متزايدة الدقة وفتاكة. وهذا السلوك التصعيدي غير مقبول ولا يقدم شيئا لمعالجة الظروف الاقتصادية القمعية والقاسية التي يواجهها المدنيون السوريون اليوم. وتحقيقا لهذه الغاية، لا يمكننا أن نسمح لنظام الأسد بأن يصرف انتباهنا عن الاحتجاجات في السويداء، حيث مارس الشعب السوري منذ أشهر حقه في التجمع السلمي وحرية التعبير وطالب بالسلام والكرامة والأمن والعدالة.

إننا نؤيد التجمع السلمي، والمحتجون يجسدون الحاجة إلى إيجاد حل للنزاع يركز على سورية ويقوده السوريون، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وللأسف، عرقل النظام السوري كل محاولات تحقيق تقدم على المسار السياسي. ونتيجة لذلك، يواصل الشعب السوري الفرار من دياره بأعداد كبيرة، ولا يظهر اللاجئون أي مؤشر على رغبتهم في العودة، ليس بسبب الظروف الاقتصادية، كما يؤكد النظام، ولكن لأنهم يخشون قمع النظام والتعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتجنيد الإلزامي والعنف الجنسي والجنساني.

ونرحب بالتدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في وقت سابق من هذا الشهر، والتي أصدرت أمرا بأن تمنع سورية أعمال التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وإتلاف الأدلة على هذه الأعمال. وهذا أمر بالغ الأهمية في محاسبة نظام الأسد على أعمال التعذيب.

وفي هذا الصدد، نواصل أيضا دعوة نظام الأسد إلى إطلاق سراح أكثر من 150 000 شخص احتجزهم تعسفيا أو أخفاهم قسرا، أو على الأقل توضيح مصيرهم. ويشمل ذلك توسيع نطاق العفو ليس فقط للمتهمين بارتكاب جرائم صغيرة، ولكن أيضا لأولئك الذين يقبعون في السجن لأسباب سياسية.

وأخيرا، نرحب بتمديد وصول الأمم المتحدة عبر معبري باب السلام وباب الراعي لمدة ستة أشهر. وندعو النظام إلى تمديد الإذن بمعبر باب الهوى قبل انتهاء صلاحيته في كانون الثاني/يناير. فعدم القيام بذلك يجعل التخطيط والتوظيف وعمليات الشراء أقل كفاءة. فهو يرفع التكاليف التي تتحملها وكالات الأمم المتحدة والشركاء في مجال تقديم المعونة على الأرض ويترك الاحتياجات الإنسانية لآلاف المدنيين السوريين على المحك خلال أشهر الشتاء الباردة.

إن جدول أعمالنا حافل بالأزمات. لكن يجب ألا ننسى محنة الشعب السوري. وقد اجتمعت بالأمس مع مجموعة من النساء السوريات اللواتي ناشدنني من أجل دعم المجلس. يجب أن نفعل المزيد، ويجب أن نقدم المزيد. وبصفتها أكبر جهة مانحة لخطة الاستجابة الإنسانية، تدعو الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم النداء. والأهم من ذلك كله، ندعو المجلس إلى الوقوف إلى جانب الشعب السوري في كفاحه من أجل حرياته الأساسية وبناء مستقبل أكثر عدلا وسلاما.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتكلم أولا بالنيابة عن سويسرا والبرازيل، القائمتين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري.

أشكر نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي، ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إديم وسورنو، على إحاطتيهما. كما أرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا وإيران في جلسة اليوم.

في خضم النزاع والأزمات في الشرق الأدنى، يجب ألا ننسى الناس في سورية. فبعد أكثر من عقد من النزاع، لا تزال الحالة الإنسانية مروعة. فنصف السكان السوريين نازحون، ووصلت الاحتياجات إلى أبعاد غير مسبوقة. وفي الأشهر الأخيرة، تفاقمت أزمة الغذاء والمياه في البلد. وهذا، إلى جانب التدهور الاجتماعي والاقتصادي المستمر، يدفع المزيد من الناس إلى مزيد من الفقر ويجهد آليات التكيف لديهم بشدة.

وقد أدى التصعيد الأخير في العنف والأعمال العدائية، لا سيما في شمال غرب سورية، وهو الأسوأ منذ سنوات، إلى تفاقم معاناة المدنيين. فقد أدى ذلك إلى نزوح الآلاف وتهديد سلامة المجتمعات الضعيفة وعمال الإغاثة. ويساورنا القلق إزاء زيادة الهجمات على العاملين في مجال تقديم المعونة ونذكر بأنهم مشمولون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني. كما أثر تصاعد الأعمال العدائية، بما في ذلك الضربات المتكررة على مطاري دمشق وحلب، على إيصال المساعدات. والسبيل الوحيد لتجنب المزيد من حالات الموت والإصابات والتشريد والمعاناة الإنسانية هو تطبيق وقف طويل الأمد لإطلاق النار، وفقا للقرار 2254 (2015)، في جميع أنحاء البلد.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويشمل ذلك ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل سريع ودون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء سورية، والالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة بسير الأعمال العدائية، ولا سيما حظر الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، وضمان سلامة المدنيين وحمايتهم. وندين القصف الأخير لمخيمات المشردين في الشمال الغربي، الذي تسبب في سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين.

لا بد من الحفاظ على جميع طرائق المعونة، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس، لضمان أن تتمكن المنظمات الإنسانية من مواصلة عملها الذي لا غنى عنه في جميع أنحاء سورية للوصول إلى المحتاجين. ونرحب بتمديد فتح معبري باب السلام وباب الراعي، وكذلك استمرار تدفق المساعدة الإنسانية الحيوية عبر المعابر الثلاثة، بما فيها باب الهوى.

وفي شمال غرب سورية، يحتاج 4.1 مليون شخص إلى الدعم الإنساني، ويعاني 3.7 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، وهناك 2.9 مليون نازح داخليا، ويعيش مليونان في المخيمات. وغالبية هؤلاء الناس من النساء والأطفال. ولا يمكن إنكار اعتمادهم على المساعدة الدولية في هذا المنعطف الحرج. ونشدد على الحاجة إلى وجود ترتيبات مستقرة وطويلة الأجل لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتصاعدة بفعالية. ومن شأن تمديد مدة أذون الدخول التي يمكن التنبؤ بها أن ييسر ذلك.

وتواجه خطة الأمم المتحدة الحالية للاستجابة الإنسانية نقصا كبيرا في التمويل. وبينما نقر بالتعهدات الإضافية الأخيرة، فإن من المثير للقلق أنه لم يتم تأمين سوى 33 في المائة من المبلغ المطلوب البالغ 5.4 مليار دولار. وعلى وجه التحديد، لم يتم تأمين سوى 30 في المائة من التمويل اللازم لمشاريع الإنعاش المبكر وأنشطة كسب العيش حتى الآن. وتعوق هذه الفجوة في التمويل قدرة الأمم المتحدة وشركائها على مساعدة المجتمعات المحلية المتضررة.

وفيما يتعلق باحتياجات الحماية، نكرر الإعراب عن الشواغل التي أثارها المنسقون المقيمون والإقليميون لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. فلا يزال العنف الجنساني مسألة متفشية في سورية، وتشمل الإساءة الجسدية والجنسية والنفسية والاقتصادية، والتي تفاقمت بسبب النزاع المستمر والنزوح والأزمة الاقتصادية. ونشيد بالتزام الأمم المتحدة بقيادة الجهود الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني في سورية، مع التركيز على توفير الخدمات الحيوية للناجيات، ومعالجة الأسباب الجذرية وحماية حقوق النساء والفتيات ورفاههن. ونحن ممتنون للجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجميع وكالات الأمم المتحدة للإبقاء على عملياتها الإنسانية في ظل ظروف صعبة طوال العام. إن الشعب السوري، الذي تحمل الكثير من المعاناة والصدمات، وخاصة أطفال البلد الذين لم يعرفوا السلام أبدا، بحاجة إلى فرصة لمستقبل أفضل. ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يؤدي دوره بمواصلة العمل البناء لتحسين الحالة الإنسانية في سورية. وأود الآن أن أتكلم بصفتي الوطنية عن الجوانب السياسية للنزاعات.

نشهد حاليا تصعيدا خطيرا للعنف في سورية والمنطقة برمتها. والامتداد الإقليمي المحتمل للنزاع بين إسرائيل وحماس أمر حقيقي ومقلق بشدة. لقد استمرت الغارات الجوية في التأثير على مطار دمشق الدولي، مما أدى إلى إلغاء رحلات الخدمات الجوية الإنسانية التابعة

للأمم المتحدة طوال شهر تقريبا، مما أثر بدرجة كبيرة على نقل شحنات المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني. ومع استمرار حدة التوترات، تقع على عاتق جميع الأطراف ذات الصلة مسؤولية العمل على الحيلولة دون زيادة عدم الاستقرار في المنطقة وتشجيع الهدوء ووقف التصعيد. لقد أسفرت الأعمال القتالية في كل من الشمال الغربي والشمال الشرقي عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية وزيادة التشريد. وتضررت المرافق الصحية والمدارس وشبكات المياه ومحطات الطاقة. وتشمل الهجمات تلك التي نفذتها هيئة تحرير الشام، التي صنفها مجلس الأمن جماعة إرهابية. يجب أن تتوقف جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية فورا وفقا للقانون الدولي الإنساني. وينطبق ذلك بالمثل على أنشطة مكافحة الإرهاب.

لقد أكدت البرازيل، وهي دولة تربطها علاقات إنسانية قوية بسورية، باستمرار على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. لا شيء سيساعد على تحسين الحالة الإنسانية في سورية أكثر من الحل السياسي، خاصة بعد أكثر من عقد من النزاع. وفي خضم الأزمة الإنسانية المتصاعدة وتدهور الأمن، طال انتظار وقف شامل لإطلاق النار. وعلاوة على ذلك، فإن تجديد الالتزام السياسي أمر بالغ الأهمية لاستئناف عملية سياسية ذات مصداقية بين السوريين، لا سيما بإعادة انعقاد اللجنة الدستورية. وفي هذا الصدد، نشجع جميع الأطراف على المشاركة بنشاط والانخراط في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة والمتوخاة في القرار 2254 (2015)، ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن في هذا الصدد. وكما قال السيد بيدرسن، فإن استمرار العنف، والأزمة الاقتصادية الحادة، وتزايد الجوع، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتوقف عملية السلام تمثل وضعا راهنا غير مقبول. نحن نواجه وضعا راهنا هشا يهدد بالانهيار التام، مما قد يزيد من زعزعة استقرار منطقة بلغت بالفعل حافة الانهيار. ويجب ألا نأمل في التوصل إلى حل سياسي مناسب للأزمة السورية فحسب، بل وأن نعمل بنشاط من أجل التوصل إلى حل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة التي يرغب فيها الشعب السوري بشدة ويستحقها.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أشكر كلاً من السيدة نجاة رشدي والسيدة إيديم ووسورنو على إحاطتيهما المهمتين.

لقد مرَّ أكثر من 50 يوماً على الحرب على غزة، تصاعدت على إثرها التوترات في منطقتنا، ومنها ما شهدناه من ضربات عسكرية داخل سورية وعلى أراضيها. وأود هنا أن أعيد التأكيد على ضرورة عدم استغلال الأوضاع الهشة في سورية وإقحامها في أزماتٍ إقليمية لن تجلب سوى مزيد من المعاناة للشعب السوري الشقيق، والذي لايزال يعاني من تداعيات حربٍ دامية وزلزال كارثي. وفي خضم هذه التوترات الإقليمية، بات ملحاً أكثر من أي وقت مضى مواصلة العمل وتكثيف الجهود من أجل إحراز تقدم في المسار السياسي في سورية، لتحقيق السلام والأمن فيها ودعم استقرار المنطقة بأكملها، فالشعب السوري يستحق أن يحظى بمستقبل أفضل ينعم فيه بالسلام والازدهار.

ومع إقبالنا على نهاية هذا العام، نأمل أن تعقد اللجنة الدستورية اجتماعاتها في أقرب وقت ممكن، على أن يتم ذلك بقيادة وملكية سورية وبدون تدخلاتٍ خارجية؛ حيث ستساهم هذه الاجتماعات في تعزيز الحوار بين الأطراف السورية لإنهاء الأزمة. وفي إطار بناء الثقة بين الأطراف السورية، نرى أن مرسوم العفو الذي أصدرته الحكومة السورية هذا الشهر، يعتبر خطوة إيجابية تضاف إلى الجهود الأخرى التي اتخذتها الحكومة على المسار السياسي. ومن المهم البناء على هذه الخطوات مع الأمم المتحدة في المستقبل القريب.

ومن جانب آخر، تؤكد دولة الإمارات على أهمية خفض التصعيد ووقف إطلاق النار في كافة أرجاء سورية، وبما يحفظ وحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، خاصة مع ارتفاع وتيرة الأعمال العدائية في عدة مناطق سورية مؤخراً. ونؤكد أن إحلال سلام مستدام في سورية لن يكون ممكناً من دون القضاء على التهديدات الإرهابية فيها؛ فتنظيم داعش الإرهابي مستمر في أعماله المزعزعة للأمن والاستقرار، ليس فقط في سورية، وإنما أيضاً في المنطقة بأكملها.

تواصل الأوضاع الإنسانية في سورية التدهور إلى مستوياتٍ خطيرة، لأسباب عديدة، منها انعدام الأمن الذي يلحق أضراراً بالبنية

التحتية والمرافق الحيوية، كالمنشآت الصحية والمدارس وشبكات المياه؛ حيث أدى استهداف مطار دمشق الدولي إلى إلغاء رحلات الطيران التابعة للخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة لمدة شهر تقريباً، مما أثر سلباً على إيصال ما يعادل 2.3 طن من المساعدات الإنسانية إلى سورية. وتزداد الشواغل مع ارتفاع أسعار السلع إلى مستويات غير مسبوقة بالتزامن مع الانخفاض الحاد لقيمة الليرة السورية مما أدى إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية، حيث لم يعد المواطن السوري قادراً على شراء الاحتياجات الضرورية، خاصة أن 90 بالمائة من الشعب السوري يعيش تحت خط الفقر.

واستجابة لهذه الأوضاع المقلقة جدا، نشدد على ضرورة استمرار دخول المساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق في سورية باستخدام جميع الطرق المتاحة، وأن يتم إيصال هذه المساعدات على نطاق واسع مع ضمان استجابتها لنوع الاحتياجات على الأرض، خاصة في فصل الشتاء. ونرحب في هذا السياق، بقرار الحكومة السورية تمديد فتح معبري باب السلام وباب الراعي لمدة ثلاثة أشهر إضافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وفي الوقت ذاته، من الضروري التركيز على مشاريع الإنعاش المبكر، والتي من شأنها تحسين الظروف المعيشية للسوريين بشكلٍ ملموس ومستدام؛ حيث يجب وضع مصلحة الشعب السوري الشقيق فوق كافة الاعتبارات.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على ضرورة مواصلة العمل لإيجاد حل للأزمة السورية وإنهاء معاناة الشعب السوري الشقيق، بحيث يتمكن من إعادة إعمار البلد وترميم ما دمرته الحرب والكوارث.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد استمعنا باهتمام شديد إلى الإحاطتين اللتين قدمتهما نائبة المبعوث الخاص رشدي والمديرة ووسورنو، ونشكرهما على ما قدمتاه من معلومات مستكملة وعلى العمل الذي تقومان به.

إن النزاع السوري، الذي امتد إلى عقده الثاني، مأساة ذات أبعاد غير مسبوقة. ولا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نسمح باستمرار الجمود السياسي لعقد آخر.

ونشعر بقلق بالغ إزاء العدد الكبير من الانتهاكات، ولا سيما الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال، فضلا عن الهجمات على المدارس والمستشفيات وغيرها من البنية التحتية المدنية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من أن الحركة المتزايدة لشاحنات المساعدات الإنسانية من المعابر الحدودية الثلاثة إيجابية، فإنها ليست سوى قطرة في محيط الاحتياجات الوجودية للسوريين. ومن مسؤوليتنا التأكد من أن الاستجابة الإنسانية تظل جوهرية ويمكن التنبؤ بها. ونرحب بتمديد استخدام معبري باب السلام وباب الراعي، في حين ينبغي أن نواصل التركيز على الاستخدام المستدام لمعبر باب الهوى، الذي ينتهي الإذن باستخدامه في كانون الثاني/يناير. وندعو إلى تمديده. ومن المهم بنفس القدر زيادة دعم خطة الاستجابة الإنسانية.

ومع ذلك، أود أن أكرر فهم ألبانيا أنه في حين أن المساعدات الإنسانية هي اليد الممدودة إلى المحتاجين، إلا أن المجلس ينبغي أن يكون أيضا لسانا يتكلم باسم أولئك الذين لا يمكنهم ذلك والذين تُقابل دعواتهم المطالبة بإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية وتغييرات سياسية بالتجاهل. وينبغي ألا نتغاضى عن عرقلة النظام السوري لعقد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية وينبغي أن ندعو إلى مشاركة هادفة لتحقيق تقدم حقيقي بشأن الحوار الدستوري الذي يقوده السوريون على أساس القرار 2254 (2015). وقد أصبح ذلك أكثر إلحاحا في الوقت الحاضر، بالنظر إلى الحالة في المنطقة وخطر التصعيد.

وفي هذا السياق، نؤيد دعوة المبعوث الخاص إلى وقف التصعيد وضبط النفس واحترام وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ومن المهم مواصلة دعم جهود ومقترحات المبعوث الخاص الرامية إلى زيادة الثقة من خلال اتخاذ تدابير تدريجية باعتبارها السبيل الوحيد لإنهاء دورة العنف.

إن الشعب السوري يستحق حكومة تحترم حقوقه وتمثل تطلعاته، حكومة قادرة على ضمان العودة الآمنة والكريمة للاجئين وتحقيق العدالة للأشخاص المحتجزين والمفقودين. وينبغي تنسيق الجهود

الرامية إلى إطلاق سراح المحتجزين مع الأمم المتحدة حتى تكون شفافة وذات مغزى، مع كفالة تقديم قائمة كاملة بأسماء المحتجزين وتوضيح مصير المفقودين وتحديد أماكن وجودهم. كما نرحب بالأمر المتعلق باتخاذ تدابير تحفظية الصادر عن محكمة العدل الدولية والذي يطالب سورية بمنع أعمال التعذيب وغير ذلك من أشكال المعاملة القاسية والحفاظ على أي أدلة تتعلق بالادعاءات في القضية. فالمساءلة هي العنصر الرئيسي للتغيير والتئام الجراح – وينبغي ألا يكون بمقدور أحد الإفلات منها.

في الختام، نكرر دعوتنا إلى احترام القرار 2254 (2015) وإلى أن يكون المجلس موحدا بشأن هذه المسألة لصالح الشعب السوري.

السيد ياماناكا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ووسورنو، على ما قدمتاه من معلومات مستكملة قيمة.

إن اهتمام العالم يتركز الآن على الأزمة المتفاقمة في غزة. ولا يكفي أن نمنع الآثار غير المباشرة لأزمة غزة على الحالة الأمنية السورية، بل يجب علينا أيضا ألا ننسى محنة الشعب السوري. فبعد أكثر من عقد من الحرب، لا يزال الملايين لاجئين أو نازحين داخليا. وقُتل عشرات الآلاف بسبب الزلازل المدمرة التي وقعت في شباط/فبراير، ويعيش 9 من كل 10 أشخاص في حالة فقر. إن أولئك الذين عرفوا سورية قبل الربيع العربي لم يكن بإمكانهم تخيل مثل هذه الكارثة.

وسورية في حاجة ماسة إلى حل سياسي، ولكن لا يبدو أن ذلك أمر وشيك. ومن غير المرجح أن تتمكن اللجنة الدستورية من الانعقاد قبل نهاية العام. وكان تشكيل لجنة الاتصال العربية بعد عودة سورية إلى جامعة الدول العربية في أيار/مايو بشيرا قويا بدور إقليمي في حل الأزمة السورية، لكن التقدم كان بطيئا.

ويواصل المجلس دعم النهج التدريجي للمبعوث الخاص بيدرسن، على الرغم من أن جهوده تعقدت بسبب المصالح المتشابكة وتدخل العديد من الجهات الفاعلة، الداخلية والخارجية على حد سواء. ومع ذلك، لا يمكننا فقدان الأمل. ويجب أن يواصل المجلس مساعيه وأن يؤكد من جديد أهمية التوصل إلى حل سياسي وفقا للقرار 2254 (2015).

إن الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد في أسوأ مستوياتها على الإطلاق، مع عدم وجود علامة على التحسن. ودعم التعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود أمر حاسم الأهمية. وتواصل اليابان، بوصفها مانحا رئيسيا، معالجة تلك الأزمة بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على أساس نهج يتمحور حول الإنسان ويشمل سورية بأسرها. ونشجع المانحين على بذل جهود جماعية ومواصلة الجهود من أجل خطة الاستجابة الإنسانية التي تعاني حاليا من نقص حاد في التمويل.

ومع اقتراب فصل الشتاء، فإن قرار الحكومة السورية بتمديد استخدام معبري باب السلام وباب الراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر إضافية خطوة طيبة من شأنها أن تساهم في تسهيل وصول المساعدات اللازمة إلى 2,9 مليون نازح، معظمهم من النساء والأطفال، في شمال غرب سورية. ولمعالجة أزمة اللاجئين السوريين، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من جانب الحكومة السورية لتهيئة بيئة مؤاتية لعودتهم الآمنة والطوعية والكريمة.

ومن الضروري أيضا أن تعالج الحكومة بحسن نية مسألة الأشخاص المختفين، الذين يقدر عددهم بأكثر من 000. 138 شخص. وكان قرار الجمعية العامة في حزيران/يونيه بإنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية (انظر قرار الجمعية العامة 301/77) خطوة هامة وستدعم اليابان المؤسسة حتى تتمكن من بدء العمل الموضوعي في المستقبل القريب. كما أن ثمة ضرورة ملحة النهوض بعملية المصالحة. ومن هذا المنطلق، تحث اليابان سورية على تنفيذ الأمر الأخير الصادر عن محكمة العدل الدولية واتخاذ جميع التدابير لمنع أعمال التعذيب وغيرها من الانتهاكات اللاإنسانية.

أخيرا، وكما أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن تكلفة التقاعس عن العمل بشأن الأزمة السورية مرتفعة للغاية. وفي غياب

احتمال التوصل إلى حل سياسي، سيظل البلد غير مستقر ولن تتضاءل الاحتياجات الإنسانية. ونود أن نؤكد مرة أخرى أن العمل المخلص والإيجابي من جانب الحكومة السورية على المسار السياسي هو السبيل الوحيد لبناء ثقة المجتمع الدولي.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

ونشكر نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إديم ووسورنو على إحاطتيهما ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

إدراكا منهم للحالة المضطربة في سورية، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة الإعراب عن قلقهم إزاء تزايد معدل العنف في البلد والذي بلغ ذروته في 5 تشرين الأول/أكتوبر، عندما تعرض حفل تخرج عسكري في حمص للهجوم ما أسفر عن مقتل أكثر من مائة شخص، من بينهم مدنيون.

ومن المؤسف أن سورية أصبحت أيضا مسرحا للأعمال العسكرية الأجنبية، مع شن عدد من القوات الأجنبية هجمات على المنشآت بشكل متكرر، بما في ذلك البنية التحتية المدنية. وأدى هجوم من هذا القبيل وقع مؤخرا على مطار دمشق الدولي، ونُسب إلى إسرائيل، إلى تعطيل خدمات الطيران التابعة للأمم المتحدة وأثر على نقل الشحنات الخفيفة للأغراض الإنسانية والموظفين. ونحث على وقف هذه الهجمات ونجدد دعوتنا إلى احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية والانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من ذلك البلد.

وفي خضم العنف الذي لا ينتهي، تهيأت أرض خصبة لترسخ جذور الإرهاب، مما يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. وتواصل جماعات إرهابية مدرجة في قائمة مجلس الأمن مثل داعش وهيئة تحرير الشام استهداف المدنيين الأبرياء. ولا يوجد بلد في مأمن من تلك الآفة. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ونشدد على أنه لا يوجد دافع كاف لتبرير هذه الأعمال.

وإدراكا منا للأزمة المستمرة في غزة، فإننا نحث جميع البلدان في المنطقة والأصدقاء خارجها على العمل بشكل متضافر للحيلولة دون أي امتداد محتمل للنزاع إلى سورية. وستكون العواقب كارثية، ليس على السلام الدولي فحسب، ولكن أيضا وبشكل خاص على المدنيين السوريين الكثيرين الذين تضرروا بشدة بالفعل من الحرب التي استمرت لفترة طويلة جدا.

نحيط علما بالتقرير الرابع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية (S/2023/805)، الذي يغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2022، والمقدم فقا للقرار 1612 (2005). إن محتويات التقرير تبعث على الأسى العميق. فحقوق الأطفال في سورية تتعرض لانتهاكات جسيمة نتيجة للعنف. وتشكل الانتهاكات، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم في النزاع والقتل والتشويه وبتر الأطراف والتعرض لأشكال مختلفة من العنف الجنسي، من بين انتهاكات دنيئة أخرى، جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي. ويجب أن يحترم الجميع، ولا سيما أطراف النزاع، حقوق الأطفال. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير التحفظية التي اتخذتها محكمة العدل الدولية والتي تلزم الجمهورية العربية السورية ببذل كل ما في وسعها لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبضمان التزام مسؤوليها بهذه المعايير.

ونعتقد أنه بعد عدة سنوات من النزاع، من المهم تقديم الدعم الكامل والوثيق لسورية حتى تتمكن من الخروج من المأزق السياسي والأمني الحالي الذي يتسبب في تراجع البلد وإفساد مستقبل سكانه، وخاصة الشباب. ولم تعد الصلة بين النزاعات وتأخر التنمية موضع شك. وفي هذا السياق، نردد كلمات الأمين العام الذي قال مؤخرا إنه "كلما اقترب بلد ما من النزاع، ابتعد أكثر عن التنمية المستدامة والشاملة للجميع". إن النهوض بالسلام وإحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع يسيران جنبا إلى جنب.

وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد لتهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية. ويظل الحل الأنجع للنزاع الاضطلاع

بعملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، بدعم من المجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المفصل في القرار 2254 (2015). وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا تاما جهود المبعوث الخاص للأمين العام، غير بيدرسن، ونهجه القائم على مبدأ خطوة مقابل خطوة.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن يؤكدوا من جديد قيمة الحياة البشرية في جميع الظروف، بما في ذلك أثناء الحرب. إن حياة السوريين غالية. وكما هو الحال في جميع النزاعات، فإن المدنيين في سورية، ولا سيما النساء والأطفال، هم أول ضحايا الأعمال العدائية. وينبغي للأطراف أن تتخذ باستمرار تدابير لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية أثناء الأعمال العدائية، وفقا للقانون الدولي الإنساني. ولا يؤدي تصعيد الأعمال العدائية إلى خسائر في الأرواح البشرية فحسب، ولكن أيضا إلى شواغل خطيرة تتعلق بالحماية في صفوف السكان النازحين، مع تأثر النساء والفتيات بشكل خاص. وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بالقلق إزاء محنة الملايين من الناس في سورية الذين لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويستمر حرمانهم من الضروريات الأساسية، مثل المياه والكهرباء، والذين سيتفاقم وضعهم بحلول فصل الشتاء المقبل، كما سمعنا في وقت سابق من مقدمي الإحاطات.

وبالتالي، يظل تيسير وصول المساعدات الإنسانية لأكبر عدد ممكن من المحتاجين أولوية بالنسبة للأعضاء الأفارقة الثلاثة. ولهذا السبب، نرحب بقرار الحكومة السورية تمديد الإذن باستخدام معبري باب السلام وباب الراعي الحدوديين من جانب الأمم المتحدة لإيصال المساعدات إلى المحتاجين في شمال غرب سورية لمدة ثلاثة أشهر إضافية حتى 13 شباط/فبراير 2024. وبينما يرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بتوسيع نطاق الآلية العابرة للحدود، فإنهم يشجعون أيضا على إيصال المساعدات عبر الخطوط الأمامية، وهو أمر ضروري بنفس القدر ومكمل لعمليات إيصال المساعدة عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى تحديات التمويل الحالية، فإننا نكرر الدعوة إلى تعبئة مالية أكبر لدعم خطة الاستجابة الإنسانية في سورية، التي، كما سمعنا هذا الصباح، لم تُمول حتى الآن إلا بنسبة 33 في المائة. ونلاحظ باهتمام إعلان الاتحاد الأوروبي عن مساعدات إنسانية بقيمة 15 مليون يورو لأشد الناس ضعفا في سورية ولبنان، بما في ذلك 11,5 مليون يورو مخصصة لسورية. وسيوفر ذلك المساعدة الغذائية والدعم في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لمن هم في أمس الحاجة إلى ذلك.

في الختام، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعوتهم إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والاستئناف الفوري للمفاوضات بين الأطراف بغية التوصل إلى تسوية سياسية تحقق السلام الشامل والاستقرار والتنمية المستدامة في سورية، وفقا لأحكام القرار 2254 (2015)

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة رشدي والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما.

أود أن أؤكد ثلاث نقاط.

أولا، لا تزال عواقب الأزمة في غزة تنطوي على خطر حدوث تداعيات إقليمية. وفرنسا ملتزمة بمنع امتداد النزاع إلى أماكن أخرى. ويجب على أصحاب المصلحة في المنطقة التحلي بالمسؤولية وضبط النفس. كما أنّ فتح جبهة جديدة ضد إسرائيل في سورية سيزيد من زعزعة استقرار البلد وسيدفع الشعب السوري مرة أخرى أفدح الأثمان. ومن ثم، يجب أن نضاعف جهودنا بشكل جماعي لتجنب ذلك.

ثانيا، يواصل النظام وحلفاؤه عنفهم ضد السوريين. وقد أعربنا عن إدانتنا لعمليات القصف التي نفذوها في محافظة إدلب منذ تشرين الأول/أكتوبر، والتي أسفرت عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين وأثرت على البنية التحتية الأساسية في تجاهل للقانون الدولي الإنساني. وتثير روسيا مسألة احترام هذا الأخير في غزة بشكل يومي، بينما تتجاهلها كل يوم في إدلب. ولذلك، يجب أن تتوقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد، وفقا لقرارات مجلس الأمن.

فلن تكون هناك آفاق للتوصل إلى حل سياسي ما لم تبدأ عملية موثوقة وشاملة للجميع على أساس القرار 2254 (2015). وندعم

جهود غير بيدرسن تحقيقا لتلك الغاية. والانتهاكات الواسعة النطاق المستمرة لحقوق السوريين تُظهر إلى أي مدى لا تزال مكافحة إفلات من ينتهكونها من العقاب أمرا مهما. ويجب مساءلتهم عن أفعالهم.

ثالثا، إن تجديد اتفاق إيصال المعونة الإنسانية عبر معبري باب السلام وباب الراعي في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر خبر سار. ومع ذلك، من غير المقبول أن يكون تجديد الاتفاق لإيصال المساعدات عبرهما مشروطا ومؤقتا. ويجب أن يكون إيصال المساعدات الإنسانية مستمرا ومن دون عوائق. ونطالب بأن يفي تجديد الإذن باستخدام معبر باب الهوى في كانون الثاني/يناير بتلك المعايير.

ومع اقتراب فصل الشتاء، ندعو جميع المانحين إلى المساهمة في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هم المساهم الرئيسي في الاستجابة الإنسانية في سورية بتبرعات بلغت أكثر من 30 بليون يورو منذ عام 2011. ويجب أن يُبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره. ومن المهم أن تقدم الأمانة العامة تقارير خطية إلى المجلس عن الحالة. ولا بد في نهاية المطاف من الوفاء بشروط عودة اللاجئين إلى بلدهم. ويجب على دمشق أن تتعهد بالتزامات ملموسة ويمكن التحقق منها لتحقيق هذه الغاية. وتواصل فرنسا تقديم دعمها للبلدان التي تستضيف ملايين اللاجئين السوريين.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما.

كما سمعنا، لا يزال السوريون يعانون من العواقب السياسية والاقتصادية والإنسانية للنزاع المدمر. وترسم التطورات الأخيرة في المنطقة صورة مثيرة للقلق. إذ وردت أنباء عن إطلاق قذائف هاون من سورية على الجولان المحتل. واستمرت الغارات الجوية الإسرائيلية في استهداف مناطق في دمشق، بما في ذلك مطار دمشق الدولي. وتصاعدت الهجمات على القوات العسكرية للولايات المتحدة في الجزء الشمال الشرقي من البلد. وإزاء هذه الخلفية، استمرت العمليات العسكرية المتزايدة للقوات السورية في الجزء الشمالي الغربي بلا هوادة، حيث قُتل أكثر من 70 شخصا، ثلثهم من النساء والأطفال، نتيجة لذلك.

ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بحدوث زيادة في عدد الأطفال الذين يُقتلون ويُشوهون في سورية، وكذلك في عدد الهجمات على المدارس والمستشفيات. ونكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والتنفيذ السريع لخطط عملها لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وفي شمال غرب سورية، لا يزال حوالي 4,1 مليون شخص يحتاجون بشدة إلى المساعدة الإنسانية. ونعرب مرة أخرى عن قلقنا البالغ إزاء احتياجات النازحين في الشمال الغربي فيما نقترب من شهور الشتاء الباردة والقاسية. وهذه الظروف تجعل أضعف الفئات، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون، عرضة لخطر متزايد. وعلاوة على ذلك، وفي ظل عدم وجود مساحات آمنة للنساء والفتيات النازحات، تُضطر العديد منهن للجوء إلى آليات تكيف سلبية للبقاء، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري. وهن ما زلن يواجهن تهديدات متفشية بالعنف الجنساني وعقبات تحول دون حصولهن على الخدمات الحيوية بسبب تدمير خدمات الرعاية الصحية العامة. ويعني ذلك أن الرعاية الصحية للأمهات والأطفال المتاحة للعديد من الفئات الأكثر ضعفا في سورية محدودة للغاية.

وترحب مالطة بتجديد الاتفاق بين الأمم المتحدة ودمشق بشأن استخدام معبري باب الراعي وباب السلام لتقديم المساعدة الإنسانية الحيوية. ونعرب عن دعمنا المستمر لتقديم المساعدات عبر جميع الطرائق في سورية. ويجب أن تظل جميع المسارات متاحة طالما استمرت الاحتياجات.

ومع ذلك، نأسف لأن خطة الاستجابة الإنسانية لسورية لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل. وبينما هناك حاجة ماسة إلى موارد أكبر، فإن ما تحتاجه سورية الآن أكثر من أي وقت مضى هو إحراز تقدم سياسي حقيقي وفقا للقرار 2254 (2015). ويجب على جميع الأطراف العمل لضمان وقف التصعيد في أنحاء سورية قاطبة. وذلك أمر أساسي للتحرك نحو وقف إطلاق النار على نطاق الدولة، وهو أمر تمس الحاجة إليه.

وتدعو مالطة مرة أخرى إلى عودة اللجنة الدستورية للانعقاد في أقرب فرصة ممكنة وإلى اضطلاع اللجنة بعملها بطريقة ذات مصداقية. وتحقيقا لهذه الغاية، نواصل دعم العمل الدؤوب الذي يقوم به المبعوث الخاص بيدرسن مع ممثلي المنطقة ونشجع الحوار في إطار نهجه القائم على مبدأ خطوة مقابل أخرى. كما نرحب بالأمر الأخير الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن سورية في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وفي هذا الوقت من عدم الاستقرار والخطر الكبيرين في جميع أنحاء سورية والمنطقة الأوسع، يجب علينا جميعا مضاعفة جهودنا لضمان استعادة الهدوء ووقف جميع الأعمال العدائية. ومن ثم، يجب علينا جميعا أن نعيد التركيز من أجل ضمان تحقيق سلام عادل ودائم للشعب السوري.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة رشدي والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما.

الآن أكثر من أي وقت مضى، يحتاج المجتمع الدولي إلى أن نضمن استمرار اهتمامنا بسورية وأن نعمل معا لتحسين وضع الشعب السوري. واليوم، سأسلط الضوء على ثلاثة مجالات تتطلب اهتماما فوريا.

أولا، نحن بحاجة ماسة إلى وقف التصعيد الإقليمي. وبعد أكثر من 13 عاما من النزاع، وصل العنف في سورية إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من ثلاث سنوات. وندين هجمات النظام السوري المستمرة في شمال غرب سورية. كما نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات التي تشنها الميليشيات المرتبطة بإيران في الشمال الشرقي على التحالف الدولي ضد داعش. والتقارير التي تفيد بأن إيران بدأت في استخدام قاعدة اللاذقية الجوية لشحنات الأسلحة مثيرة للقلق. ومن الضروري أن يواصل التحالف الدولي عملياته ضد داعش لضمان عدم عودة ظهور التنظيم. ونحث إيران على سحب ميليشياتها وندعو النظام وداعميه الروس إلى إعطاء الأولوية للاستقرار والازدهار في سورية.

ثانيا، لا نزال ملتزمين بضمان تدفق المساعدات بصورة مستدامة وفعالة ويمكن التنبؤ بها وفعالة في جميع أنحاء سورية. وتعني الأعمال العدائية المتزايدة الحاجة المتزايدة إلى توفير المعونة الإنسانية على نحو يعول عليه. ويسلط ذلك الضوء على أهمية العملية عبر الحدود، التي تمثل شريان حياة لـ 4,1 مليون شخص. ومن الأمور الإيجابية أن اتفاقي باب السلام وباب الراعي قد مددا في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن الحالة على أرض الواقع تعني أن اتفاقات اللحظة الأخيرة القصيرة الأجل ليست كافية. وكما أوضحت الأمم المتحدة، فإننا بحاجة إلى هذه الاتفاقات طالما تطلبت الاحتياجات الإنسانية ذلك، بما فيها اتفاق معبر باب الهوى، الذي من المقرر أن ينقضي في 13 كانون الثاني/يناير 2024 في ذروة فصل الشتاء.

ثالثا، ينبغي أن تذكرنا الحالة المتدهورة في سورية جميعا بالحاجة إلى عملية سياسية قابلة للاستمرار. وإلى أن ينخرط النظام وداعموه بجدية وبشكل هادف في عملية سياسية، لن تتعامل المملكة المتحدة مع النظام. ونؤكد من جديد دعمنا الصادق للتوصل إلى تسوية تيسرها الأمم المتحدة، وفقا للقرار 2254 (2015)، بوصفها السبيل لإنهاء هذا النزاع.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد سويسرا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للبرازيل، شريكنا في الصياغة، بالنيابة عن بلدينا بشأن المسألة الإنسانية. وأود أن أشكر السيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية بشأن الحالة السياسية في سورية.

تدعم سويسرا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لضمان عدم تهديد التداعيات الإقليمية للنزاع في الشرق الأوسط لسورية أو طغيانها على الملف السوري. وأشكر نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي على إحاطتها حول آخر التطورات في سورية. ونأسف لتوقف الجهود الرامية إلى إعادة إطلاق العملية السياسية وعمل اللجنة الدستورية على أساس القرار 2254 (2015). ونحث جميع الأطراف

المعنية على التواصل والتعاون بصورة كاملة مع المبعوث الخاص بغية إعادة إطلاق هذه العملية.

ولا تزال الحالة الأمنية، ولا سيما في شمال البلد، تتدهور بشدة. وتؤكد سويسرا من جديد أن احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ولا سيما حماية المدنيين، يمثل أولوية للمجلس – ويجب أن يظل كذلك. ويجب حماية السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس، بأي ثمن. وفي منطقة إدلب، قُتل عشرات الأشخاص – ثلثهم تقريبا من الأطفال – ونزح ما يقرب من 000 100 آخرين بسبب القتال. وفي الشمال الشرقي، يستمر العنف المسلح، مما يثير مخاوف من حدوث فراغ أمني من شأنه أن يفيد تنظيم داعش الذي يصعد هجماته في الآونة الأخيرة. وكما كان الحال في السنوات السابقة، تؤثر هذه الموجة الجديدة من الأعمال العدائية في شمال البلد بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، مما يزيد من خطر العنف الجنساني. أخيرا، فإن الضربات المتكررة على مطاري دمشق وحلب وعلى مواقع مختلفة في جميع أنحاء البلد دليل، من بين أمور أخرى، على أن تداعيات النزاع في الشرق الأوسط محسوسة أيضا على الأراضي السورية. ولذلك، ندعو إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وفقا للقرار 2254 (2015).

وفي هذا الوقت الذي تتصاعد فيه التوترات الإقليمية، نود أن نُذكر بأن السلام الدائم مستحيل من دون عدالة – في سورية كما في أماكن أخرى. وتؤكد سويسرا مجددا دعمها الكامل لمنظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور حاسم في توثيق الجرائم الدولية. فعمل هذه المنظمات، شأنه شأن عمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، أساسي في مكافحة الإفلات من العقاب. وتشدد سويسرا على ضرورة تزويدها بالموارد التي تحتاج إليها للاضطلاع بعملها.

أخيرا، تؤكد سويسرا من جديد أن تنفيذ جميع الأطراف لتدابير عملية لبناء الثقة، على النحو المحدد في القرار 2254 (2015)، مثل إعلان العفو الأخير وتمديد فتح معبري باب السلام وباب الراعي الحدوديين، أمر أساسي لتمهيد الطريق للحوار داخل سورية وعلى المستوى الدولي على حد سواء. ولا يمكن إحراز تقدم حقيقي نحو حل سياسي إلا إذا استأنفت جميع الأطراف المعنية حوارا واقعيا وبناء وملموسا. وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم أن يواصل مجلس الأمن إيلاء سورية اهتمامه الكامل.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أعرب عن امتناني للمعلومات التي قدمتها نائبة المبعوث الخاص رشدي والمديرة إديم ووسورنو، ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأرحب بحضور ممثلي سورية وإيران وتركيا.

ينوه وفد بلدي بالإجراءات التي اتخذها المبعوث الخاص بيدرسن للتغلب على المأزق السياسي، ولا سيما الاجتماعات التي عُقدت مع بلدان المنطقة ومع ممثلي جميع الأطياف السياسية والاجتماعية السورية، ويعرب عن تقديره لها. وتؤكد إكوادور ضرورة استنفاد جميع الآليات الدبلوماسية والسياسية لإعادة تنشيط هيئة التفاوض السورية والاستراتيجية المتدرجة وأي مبادرة أخرى تعزز تنفيذ القرار 2254 (2015). ولذلك، نكرر دعوتنا لجميع الأطراف المعنية إلى تجديد التزامها وإرادتها السياسية بغية إعادة توجيه المفاوضات البناءة نحو مسارها الصحيح دونما تأخير.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يساورنا القلق إزاء ازدياد عدد الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء. كما تقلقنا التهديدات التي تحدق بالسكان المدنيين بسبب تزايد العنف وحلول فصل الشتاء. ونظرا لتلك الظروف، تود إكوادور أن تشيد بعمل أفرقة الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها في الميدان التي تضطر، بشكل متزايد، للعمل في ظروف من انعدام الاستقرار والمخاطر العالية.

إنّ انتهاك القانون الدولي الإنساني أمر يستوجب الإدانة. والهجمات على البنية الأساسية المدنية الحيوية في سورية – من مستشفيات ومطارات ومدارس – والتي أودت بحياة مدنيين وخلفت مئات الجرحى – بمن فيهم نساء وأطفال وعاملون في المجال الإنساني – تستوجب، كما قلت للتو، الإدانة. ويشعر وفد بلدي، شأنه شأن الوفود الأخرى، بالقلق إزاء تأثير النزاع بين إسرائيل وفلسطين على

العنف المتفاقم الذي شهدته سورية في الأسابيع الماضية، وكذلك إزاء التوقعات بتدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية التي سمعناها هذا الصباح. ونأمل في تجديد الإذن بإيصال المساعدات عبر خطوط التماس ومعبر باب الهوى الحدودي، والذي ينقضي في شباط/فبراير المقبل، من دون شروط بغية كفالة وصول المساعدات الإنسانية على نحو يمكن التنبؤ به.

أخيرا، أكرر قناعة بلدي بأن بناء مستقبل سلمي ومزدهر في سورية والمنطقة لن يكون ممكنا إلا بحل سياسي يعطي الأولوية للسلام واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ويوجه جميع الجهود نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسورية وشعبها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

سأذكر ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نعمل معا لتجنب اتساع رقعة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وقد بقيت الحالة في الجولان المحتل متوترة على مدى الشهرين المنصرمين. وكان مطارا دمشق وحلب من المواقع المختلفة داخل سورية التي تعرضت لغارات جوية متكررة. وهذه مسألة تثير قلقا بالغا لدى الصين. وينبغي لجميع الأطراف في سورية وإسرائيل ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب التصعيد. كما ينبغي أن تضطلع البلدان الكبرى خارج المنطقة بدور بناء يسهم في تهدئة الحالة. ويرتبط وقوع هذه الحوادث ارتباطا وثيقا بجولة التصعيد الراهنة في الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية. ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يبدأ بتنفيذ القرار 2712 (2023) كاملا من أجل وقف إطلاق النار بشكل مستدام وتوفير الحماية الفعالة للمدنيين من خلال بذل جهود مشتركة لإبقاء الحالة تحت السيطرة وإزالة خطر تصعيدها على الحدود السورية – الإسرائيلية.

ثانيا، يجب أن نعمل معا لتعزيز الوصول إلى حل سياسي للمسألة السورية. وينبغي للمجتمع الدولي، على أساس الاحترام الكامل لسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ووفقا لروح القرار 2254 (2015)، التقيد بمبدأ الحلول التي يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وتشجيع الحوار وتضييق الاختلافات وإيجاد حل مقبول لجميع الأطراف. ونرحب بتواصل المبعوث الخاص بيدرسن المستمر مع جميع الأطراف في هذا الصدد. كما ندعم البلدان العربية في تعزيز تضامنها وتعاونها لبذل المزيد من الجهود بغية التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. إن الإرهاب خطر يهدد العملية السياسية في سورية منذ أمد بعيد. وترحب الصين بالتقدم الإيجابي الذي أحرزته الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب وتؤيد بقوة جهودها في هذا المضمار. وندعو المجتمع الدولي إلى التصرف وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن واعتماد معيار موحد ونهج عدم التسامح إطلاقا مع القوى الإرهابية في سورية في سياق تعاونه من أجل مكافحة هذه القوى.

ثالثا، يجب أن نعمل معا للتشجيع على تحسين الحالة الإنسانية السورية تحسنا جوهريا. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، حافظت الأمم المتحدة والحكومة السورية على الاتصالات الفعالة والمرنة بينهما. وتم تمديد عمليات إيصال مواد الإغاثة عبر الحدود عدة مرات تباعا. ونحث الأطراف المعنية على التصرف بصدق بغية تحقيق تقدم في عمليات التسليم عبر خطوط التماس. ولا زالت المساعدات الإنسانية لسورية تعاني من نقص حاد في التمويل حتى اليوم. ولذا، يتعين على المانحين الوفاء بالتزاماتهم بدعم العمل الإنساني ومشاريع الإنعاش المبكر في مختلف أنحاء سورية. وتُضعف الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة منذ فترة طويلة قدرة الحكومة السورية على إنعاش الاقتصاد وتنفيذ عملية إعادة الإعمار، ولا بدّ من رفعها. ونحث مرة أخرى القوات الأجنبية على إنهاء وجودها العسكري غير القانوني في سورية والتوقف عن نهب مواردها الطبيعية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وحسن إدارتكم لإنجاح أعماله.

من المؤسف أنه كان علينا الانتظار 50 يوما حتى وصلنا إلى الإيقاف المؤقت والجزئي للعدوان الإسرائيلي الإرهابي على قطاع غزة وآلة القتل الإسرائيلية الوحشية التي ما برعت إلا بقتل الأطفال والنساء والصحفيين والعاملين الإنسانيين بالإضافة إلى استهداف المنازل السكنية والمستشفيات والمدارس ومرافق الأمم المتحدة وغيرها من الاعتداءات التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

إن ما ارتكبته إسرائيل طوال الفترة السابقة لم يكن إلا جريمة عدوان وجرائم ضد الإنسانية متكاملة الأركان. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير هذا العدوان بذريعة الدفاع عن النفس أو مكافحة الإرهاب. فما قامت به القوات الإسرائيلية كان عبارة عن جرائم وتدمير متعمد شاهدته البشرية جمعاء وأثار قرفها واشمئزازها. وإذا لم يكن هذا مثالا للإرهاب والقتل المتعمد، فماذا يكون؟

علاوة على ذلك، تمعن إسرائيل في جرائمها واعتداءاتها ضد سورية، وآخرها العدوان الذي استهدف، قبل يومين وفي وضح النهار، مطار دمشق الدولي ونقاطا بريف دمشق بالصواريخ، مما أدى إلى خروج المطار مجددا عن الخدمة وذلك بعد ساعات فقط من إعادة تشغيله واستئناف حركة الملاحة، بالإضافة إلى تهديد حياة المسافرين وتعريض سلامة الطيران المدني للخطر وتعطيل عمليات الأمم المتحدة الإنسانية.

طبعا، يبدو أنّ ممثلي بعض البلدان الغربية في هذه القاعة لم يسمعوا بعد بهذا الاعتداء أو لا يريدون أن يسمعوا. إن سورية وإذ تدين هذه الاعتداءات السافرة، بما تمثله من انتهاك جسيم لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، فإنها تدعو مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته وإدانة هذه الاعتداءات ووضع حد لها وضمان عدم تكرارها ومحاسبة المسؤولين عنها الذين يدفعون المنطقة لتصعيد خطير لا يمكن التنبؤ بعواقبه أو تلافي آثاره الكارثية.

تستمر حكومة الجمهورية العربية السورية في المضي قدما بخطواتها الإيجابية، سعيا منها لتجاوز تداعيات الحرب الإرهابية عليها، حيث قامت هذا الشهر بتجديد الإذن الممنوح للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باستخدام معبري باب السلام وباب الراعي لمدة ثلاثة أشهر إضافية تنقضي في 13 شباط/فبراير 2024، وذلك انطلاقا من حرصها المستمر على تحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية لجميع السوريين ووصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في كافة أنحاء الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك في الشمال الغربي.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين السوريين، فإنّ سورية، وانطلاقا من ترحيبها بعودتهم الطوعية والآمنة والكريمة إلى وطنهم، انخرطت في حوار بناء مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بهدف معالجة المشاغل الأساسية للاجئين بشكل فعال.

وفيما يلي بعض الجوانب التي تفتح الأبواب أمام العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين.

أولا، تعزيز التواصل والتشاور مع الجهات المعنية بعودة اللاجئين.

ثانيا، تحقيق وصول إنساني أكبر وأوسع نطاقا ووجود مرن وقابل للتنبؤ لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وخاصة في مناطق العودة الرئيسية والنقاط الحدودية.

ثالثا، تمكين اللاجئين والنازحين داخليا من اتخاذ قرارات حرة ومستنيرة بشأن العودة في الوقت وإلى الوجهة التي يختارونها.

رابعا، استخدام قناة التواصل والتشاور للتدقيق في الحالات التي يتم الإبلاغ عنها بخصوص العودة الطوعية والكريمة والآمنة.

خامسا، لا يتعرض أي من العائدين للتمييز بسبب فرارهم من أماكن إقامتهم المعتادة السابقة أو بسبب طلبهم اللجوء في الخارج أوبسبب بقائهم أو إقامتهم في منطقة كانت تخضع سابقا أو حاليا لسيطرة مجموعات إرهابية مسلحة.

سادسا، تتم معالجة القضايا المتعلقة بالتجنيد والخدمة العسكرية بطريقة غير تمييزية، كما يستفيد العائدون من مراسيم العفو ذات الصلة.

سابعا، يتمتع اللاجئون العائدون كغيرهم من السوريين بكافة الحقوق والواجبات التي يكفلها الدستور والقوانين والأنظمة السورية لكل

المواطنين السوريين بدون أي تمييز، وهم مصانون في حياتهم وحريتهم وكرامتهم الإنسانية من التعرض لأية معاملة تمييزية أو انتهاكات لحقوقهم الأساسية التي يكفلها الدستور والقوانين السورية.

ثامنا، الوصول بالشكل المطلوب للوثائق والمصادقة على الوثائق المدنية والأكاديمية الممنوحة للاجئين في الخارج وتبسيط الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات.

إن نجاح هذا المسعى يتطلب من الدول التي دعمت الإرهاب ومولته وقدمت له السلاح عدم إعاقة الجهود السورية وزيادة مشاريع التعافي المبكر، كما ونوعا، وتمويل جهود إزالة الألغام والمخلفات المتفجرة، بما يحقق تحسنا ملموسا في الوضع الإنساني والمعيشي.

وتتويجا لكل الجهود السابقة وفي تجسيد واضح لرغبة الدولة السورية بترسيخ نهج المصالحات الوطنية وتحقيق الاستقرار بشكل مستدام، أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية السورية المرسوم التشريعي رقم 36 لعام 2023، وذلك قبل عدة أيام. وهو مرسوم العفو الثاني خلال أقل من عام، والذي يمنح عفوا عاما عن الجرائم المرتكبة قبل 16 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، حيث يشمل هذا المرسوم شريحة واسعة من المحكومين والملاحقين، بمن فيهم الأحداث وكبار السن والمصابين بمرض عضال.

وإنه لمن المستغرب أن تواجه الخطوات الإيجابية السورية باستمرار بعض الدول الغربية بتسييس الملف الإنساني، وذلك من خلال المشروطية وعدم وفاء الدول المانحة بتعهداتها إزاء خطة الاستجابة الإنسانية في سورية. فقد بلغ تمويل الخطة حوالي 30 في المائة فقط ونحن على بعد شهر واحد من نهاية العام، الأمر الذي يعرقل تنفيذ برامج الأمم المتحدة الإنسانية في سورية. ويضاف إلى ذلك إمعان الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها العدوانية تجاه الشعب السوري، إذ تحتل قواتها أراض سورية وتقتل السوريين بدون رحمة، كما تدعم الميليشيات الانفصالية وتستخدم المجموعات الإرهابية في منطقة التنف لزعزعة استقرار سورية. هذا إضافة إلى استمرارها في نهب الثروات الوطنية وفرضها، مع الاتحاد الأوروبي، التدابير القسرية الانفرادية على كل القطاعات الحيوية من الغذاء إلى الأدوية والطاقة والنقل وصولا للإنتاج الزارعي، مما يتسبب بمعاناة اقتصادية وإنسانية كبيرة وغير مسبوقة للسوريين. إن استثمار تلك الدول في سياسات العقاب الجماعي والحصار والتجويع لا يمكن أن يؤدي إلا لنتائج كارثية مدمرة.

لقد آن الأوان لتقوم هذه الدول الغربية بإعادة النظر في سياستها العدائية واللاإنسانية التي تنتهجها ضد بلدي واعتماد مقاربة سياسية إنسانية من خلال الالتزام بالاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة أراضيها وإنهاء التواجد غير الشرعي للقوات الأمريكية والتركية ووقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والرفع الفوري للتدابير الانفرادية القسرية اللاشرعية.

وختاما، يبدو أن سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية تحاول مرة أخرى كيل الاتهامات والادعاءات ضد بلدي في محاولة منها لإبعاد الأنظار عما يقدمه بلدها من دعم للإرهاب الإسرائيلي وذلك في ممارسة واضحة للنفاق السياسي والمعايير المزدوجة التي ينتهجها بلدها. ناهيك طبعا عن التاريخ الحافل للولايات المتحدة بجرائم الحرب التي ترتكبها وارتكبتها في فييت نام وأفغانستان والعراق وليبيا وسورية – والقائمة تطول. إن تذرع سفيرة الولايات المتحدة بنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تبرير جرائمها المستمرة على أراضي الجمهورية العربية السورية أمر تدحضه الوقائع. فالميثاق أو قواعد القانون الدولي لا يحويان ما يبرر أو يمنح مسوغا قانونيا لوجود القوات الأمريكية على الأراضي السورية من دون موافقة الحكومة. لقد اعتدت الولايات المتحدة الأمريكية على سيادة الأراضي السورية واستقلالها ووحدتها وقادت ما يسمى زورا تحالفا دوليا لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي. وقد أثبتت الوقائع أن الهدف الحقيقي لهذا التحالف لم يكن سوى دعم الإرهاب وزعزعة أمن سورية واستقرارها خدمة لمصالح الولايات المتحدة وكيان الاحتلال الإسرائيلي.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أهنئ الصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر مقدمتي الإحاطتين على ما قدمتاه من معلومات مستكملة وإحاطات زاخرة بالمعلومات.

كما أكدت إحاطتا اليوم، لا تزال الأزمة الإنسانية في سورية وخيمة. ويعاني الشعب السوري من تحديات اقتصادية عويصة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني لتقديم المساعدات الأساسية للمحتاجين، فإن التأثير المستمر الذي تخلفه الجزاءات الانفرادية غير القانونية، لا سيما تلك التي تفرضها الولايات المتحدة بشكل غير قانوني، يضع عبئا غير متناسب على الشعب السوري، بمن فيهم النساء والأطفال.

ومن دواعي القلق الملحوظ عدم كفاية الأموال المخصصة حاليا للاستجابة الإنسانية في سورية، التي تقل كثيرا عن الاحتياجات الفعلية. ويعوق ذلك النقص الحاد بشدة قدرة الأمم المتحدة على تقديم ما يلزم من المساعدات لمن هم في أمس الحاجة إليها. لا ينبغي استخدام المساعدات الإنسانية ومبادرات إعادة الإعمار في سورية أدوات لممارسة الضغط السياسي على الحكومة السورية. ومن الأهمية بمكان أن نكفل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل محايد وغير مسيس إلى جميع مناطق سورية كونه تدبيرا حاسم الأهمية للحفاظ على الأرواح.

وترحب إيران بالقرار الذي اتخذته الحكومة السورية، في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، بتجديد الإذن الممنوح للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باستخدام معبري باب السلام وباب الراعي لمدة ثلاثة أشهر إضافية. وتؤكد إيران أهمية دعم عمليات نقل المساعدات من خلال الآلية العابرة لخطوط التماس، التي تحظى بتأييد كامل من الحكومة السورية وتشكّل نهجا مستداما وبنّاء يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحسين الحالة الإنسانية في سورية.

إن غياب الرد الحاسم من مجلس الأمن شجع النظام الإسرائيلي على مواصلة عدوانه على الأراضي السورية. ويواصل النظام الإسرائيلي، بالإضافة إلى الفظائع التي يرتكبها ضد سكان غزة، ارتكاب أعمال الإرهاب والعدوان داخل الأراضي السورية ويستهدف عمدا المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية.

وتدين إيران بشدة الأعمال الإرهابية الشنيعة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي، لا سيما الضربات الجوية الأخيرة التي استهدفت مطار دمشق المدني في 26 تشرين الثاني/نوفمبر والتي ألحقت أضرارا جسيمة بمرافق المطار الأساسية وتسببت في تعطيل كبير لعمله. وندعو مجلس الأمن إلى إدانة انتهاكات إسرائيل الفظيعة لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

إن الوجود غير القانوني للقوات العسكرية الأمريكية في سورية واستمرار احتلالها هو المصدر الرئيسي لانعدام الأمن في البلد، وقد وفر أرضا خصبة لتغذية المنظمات الإرهابية، سواء داخل سورية أو في المنطقة الأوسع. وتدعي الولايات المتحدة أنها تحارب الإرهاب في سورية. في الواقع، إنها تنخرط في عمل غير قانوني في سورية وتوفر الحصانة والدرع الواقي للمنظمات الإرهابية لتعزيز الأجندة السياسية للولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي في المنطقة. علاوة على ذلك، وبسبب الحالة في غزة، تحاول الولايات المتحدة، على الرغم من إعرابها عن القلق من امتداد التوترات إلى سورية، استغلال الحالة وزيادة التوترات وزعزعة استقرار البلد.

ولا نزال نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي السعي إلى إيجاد حل أساسي للأزمة السورية من خلال الوسائل الدبلوماسية والسياسية. وفي ذلك السياق، نشدد على أهمية استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية كآلية فعالة للنهوض بالعملية السياسية. واستمرار سير عمل اللجنة أمر حيوي. وينبغي أن يظل دور الأمم المتحدة دورا داعما، على أن تضطلع سورية بقيادة العمليات برمتها والإمساك بزمامها.

وترحب إيران بالمرسوم التشريعي الذي أصدره رئيس الجمهورية العربية السورية مؤخرا، وهو ثاني مرسوم عفو في أقل من عام. وتدعم إيران عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم. إن معالجة التحديات العديدة التي تواجه اللاجئين السوريين تتطلب إنشاء بنية تحتية حيوية.

وتضطلع الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدور محوري في ذلك المسعى. ونرحب بالدعم المتمثل في التواصل والحوار البناء بين الحكومة السورية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في معالجة تلك المسألة.

إن ادعاءات الولايات المتحدة التي لا أساس لها في هذه القاعة ضد بلدي، والتي كررها ممثل المملكة المتحدة بطريقة غير مسؤولة، مرفوضة رفضا قاطعا. ويبدو أن هذه الادعاءات التي لا أساس لها تشكل جزءا من الجهد المتعمد الذي تبذله الولايات المتحدة لتحويل الانتباه عن انتهاكاتها الخطيرة المستمرة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية. وأود أن أشدد على أن جمهورية إيران الإسلامية لم تشارك قط في أي عمل أو هجوم ضد القوات العسكرية للولايات المتحدة في سورية أو في أي مكان آخر. فما فتئت إيران تفي باستمرار بالتزامها بتعزيز السلام والأمن في المنطقة. يجب على الولايات المتحدة أن توقف أعمالها غير القانونية واحتلالها غير المشروع وأن تمتثل للالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك قرارات المجلس ذات الصلة، التي تلزم جميع الدول الأعضاء بصون واحترام السيادة الوطنية لسورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وهذه الإجراءات محورية لتعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وفي الختام، أود أن أشدد على التزام إيران الثابت بمواصلة تقديم المساعدة الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب السوري. ونعتقد أن معالجة عواقب الأزمة السورية تتطلب نهجا كليا والتزاما سياسيا حقيقيا. وينبغي أن ينطوي هذا الالتزام على وضع حد للعدوان الإسرائيلي المتكرر والمنهجي، وإنهاء احتلال الأراضي السورية، وسحب الوجود غير القانوني للقوات الأجنبية من الأراضي السورية، والرفع الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية، وتقديم الدعم النشط للعملية السياسية التي تضطلع سورية بقيادتها وتمسك بزمامها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد مضى أكثر من 12 عاما على بداية النزاع في سورية. ومع ذلك، فإن احتمال التوصل إلى حل سياسي دائم لا يلوح في الأفق بعد. وفي الوقت نفسه، فإن تداعيات العدوان على غزة ملموسة في المنطقة. وينبغي أن يظل منع انتشار الآثار غير المباشرة من بين أولوياتنا. لقد ذكرتنا هذه التطورات مرة أخرى بأن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر في سياقات الأزمات، بما في ذلك في سورية. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يظل منخرطا في المساعدة في حل النزاع السوري في أقرب وقت ممكن. لا مجال للتهاون في ذلك الصدد. يحدد القرار 2254 (2015) الطريق نحو ذلك الهدف. ومن مسؤوليتنا الجماعية التقيد بأحكام القرار والعمل من أجل تحقيق تسوية سياسية دائمة للنزاع السوري وفقا لذلك.

وتحقيقا لهذه الغاية، لا تزال تركيا منخرطة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المعارضة السورية وأعضاء مسار أستانا. وسيكون عقد الجولة المقبلة للجنة الدستورية خطوة إيجابية إلى الأمام. وبالمثل، إذا تجاهلنا العدد الكبير من السوريين في الخارج، فلن يكون من الممكن تحقيق مصالحة وطنية حقيقية. لذلك، وبالتوازي مع جهودنا لتنشيط العملية السياسية، من الأهمية بمكان تهيئة الظروف للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للسوريين إلى بلدهم. ويجب أن تكون مكافحة الإرهاب للحفاظ على السلامة الإقليمية لسورية ووحدتها ركيزة لذلك النهج الثلاثي المسارات، الذي ينبغي أن تمضي عناصره قدما بشكل متزامن. وإلا فإن مساعينا الرامية إلى حل النزاع ستكون ناقصة.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نشجب انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها المنظمات الإرهابية في سورية، وفي المقام الأول حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وما يسمى بقوات سورية الديمقراطية، والتي تسببت في معاناة للشعب السوري بشكل لا يمكن تفسيره. لا مكان لهذه المنظمات الإرهابية في مستقبل سورية. إن وجود حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب في سورية، عبر حدودنا، وهجماتها الإرهابية، تشكل أيضا تهديدا حيويا لأمننا القومي. ويحق لتركيا أن تتخذ التدابير المناسبة ضد ذلك التهديد المباشر والوشيك وستواصل كفاحها ضد تلك المنظمة الإرهابية، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذات الصلة.

إن الحفاظ على الهدوء في الميدان، بما في ذلك في منطقة إدلب، مهم لأسباب سياسية وإنسانية وأمنية. ومع ذلك، فقد شهدنا هجمات متزايدة من قبل النظام في تلك المنطقة منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر. ويثير ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الناجم عن ذلك قلقا بالغا. نحن نواصل جهودنا لتهدئة الحالة وضمان احترام وقف إطلاق النار.

ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية في سورية. ويساورنا القلق من أن الظروف ستزداد تدهورا في أشهر الشتاء المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، سنواجه قريبا مزيدا من عدم اليقين بشأن ما إذا كان استخدام معبر باب الهوى لإيصال المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود سيستمر إلى ما بعد منتصف كانون الثاني/يناير. ويؤثر عدم القدرة على التنبؤ هذا سلبا على عمليات الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وفي نهاية المطاف، فإن السوريين المحتاجين هم الذين يعانون من التداعيات. من الأهمية بمكان أن تستمر المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود ما دامت هناك حاجة إليها وبما يتماشى مع طريقة عملها الراسخة، بما في ذلك الرصد والإبلاغ. وبالإضافة إلى كفالة المساعدات عبر الحدود، يجب على الشركاء الدوليين أيضا المساهمة في جهود تحقيق الاستقرار في الشمال الغربي من أجل منع موجة هجرة جديدة من سورية.

في الختام، ستواصل تركيا المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية وتحقيق حل سياسي دائم في سورية.

رُفِعت الجلسة الساعة 12/00.